ترجمة

وزارة الخارجيّة الأميركيّة

الكويت

التقرير الدولي حول حرية المعتقد للعام 2003
صادر عن مكتب الديمقراطية، حقوق الإنسان والعمل

ينص الدستور على حرية المعتقد ، ولكن الحكومة تضع بعض القيود على هذا الحق. كما ينص الدستور أيضا على أن الدولة تحمي حرية ممارسة الشعائر الدينية وفقًا للتقاليد القائمة، "شريطة ألاّ تتعارض مع السياسة العامة والمثل الأخلاقية". وينص الدستور على أن الدين الإسلامي هو دين الدولة والشريعة (الشريعة الإسلامية) هي "المصدر الرئيسي للتشريع".

ولم تحصل أية تغييرات رئيسية في وضع احترام حرية المعتقد في خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير ، ولكن البناء قد تواصل في ثلاثة مساجد شيعية جديدة جرت المصادقة عليها في العام 2001 واستمرت السفارة البابوية بأن تمثّل اهتمامات الفاتيكان في المنطقة.

وقد ساهمت العلاقات الودية بشكل عام بين الأديان في المجتمع في تكريس الحرية الدينية.

وتناقش حكومة الولايات المتّحدة مسائل الحرية الدينية مع الحكومة في سياق الحوار العام وسياسة ترويج حقوق الإنسان.

القسم 1 : الديمغرافيّة الدينيّة

إن مساحة البلاد الإجمالية هي 6.880 ميلاً مربعا، وعدد سكّانه هو 2.4 مليونًا. ومن مجموع سكّان البلاد، هناك حوالي 1.6 مليون مسلم، بما في ذلك الأغلبية الكبيرة التي تبلغ حوالي 900.000 مواطن. ويشكّل ما تبقّى من إجمالي السكّان قوى العمل الأجنبية الكبيرة وعشرات الآلاف من العرب "البدو" (من دون وطن رسميا) يتمتّعون بروابط إقامة في البلاد ويزعمون بأنّهم لا يملكون أية وثائق تثبت جنسيتهم. في حين أن

الإحصاء الوطني لا يميز بين السنّة والشيعة. وإن أغلبية المواطنين، بما في ذلك العائلة الحاكمة، تنتمي إلى المذهب السنّي في الإسلام. وإن العدد الإجمالي للسكّان المسلمين السنّة يتجاوز المليون، وحوالي 600.000 منهم هم من المواطنين. وإن النسبة المتبقّية من 30 إلى 35 في المائة من المواطنين المسلمين (حوالي 270.000 – 315.000) ينتمون إلى المذهب الشيعي، وإن حوالي 100.000 منهم هم من المقيمين غير المواطنين. ويتراوح تقدير العدد الرمزي للسكّان المسيحيين بين 250.000 إلى 500.000 (بما في ذلك حوالي 200 مواطن، ومعظمهم ينتمي إلى 12 عائلة كبيرة).
وتشمل الجماعة المسيحية الأبرشية الكاثوليكية، وكنيستين وعدد أتباع يقدر بـ 100.000 شخص (طائفة اللاتين، والموارنة، والروم الكاثوليك، والأقباط الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، ومالابار ومالانكارا تحتفل بصلواتها في الكاتدرائية الكاثوليكية في مدينة الكويت) ، والكنيسة الأنجليكانية (عضو في الكنيسة الأسقفية البروتستانتية)، وتضم 115 شخصا (ويستخدم أيضا آلاف المسيحيين الآخرين الكنيسة الأنجليكانية من أجل الاحتفال بطقوس العبادة) ، والكنيسة الإنجيلية الوطنية (البروتستانت) مع 3 رعايا رئيسية (الرعية العربية، والإنكليزية والمالايية) وتضم 15.000 شخص (وتحتفل طوائف مسيحية أخرى عديدة بطقوسها الدينية في مجمع الكنيسة الإنجيلية الوطنية) ، والكنيسة الأرثوذكسية الشرقية (المشار إليها في العربية بكنيسة "الروم الأرثوذكس"، إشارة إلى الإمبراطورية الرومانية الشرقية في بيزنطة) وتضم 3.500 شخص ، والكنيسة الأرمنية الأرثوذكسية، وتضم 4.000 شخص ، والكنيسة القبطية الأرثوذكسية وتضم 70.000 شخص ، والكنيسة الرومانية الشرقية (الطقس الشرقي) وإن مجموع الأتباع فيها غير متوفّر. وفي شهر سبتمبر 2001، توطّدت العلاقات الدبلوماسية بين الفاتيكان والكويت لتصل إلى وضع التمثيل بسفارة.

ويوجد العديد من الطوائف المسيحية الأخرى غير المعترف بها في البلاد، وتضم عشرات الآلاف من الأتباع. وتشمل هذه الطوائف السبتيين، وكنيسة يسوع المسيح للقديسين المعاصرين (المورموني)، ومار توما والكنيسة الهندية السورية الأرثوذكسية.

كما هناك أيضا جماعات أخرى من الهندوس (يقدر عدد المؤمنين بـ 100.000)، والسيخ (ويقدرون بـ 10.000)، والبهائيين (400 شخص) والبوذيين (الإحصائيات غير متوفّرة).

وتقدم الجماعات الإرسالية في البلاد الخدمة إلى الطوائف غير المسلمة.

المادّة 2 – وضع حرّية المعتقد

إطار العمل القانوني والسياسي

ينص الدستور على حرية المعتقد ، ولكن الحكومة تضع بعض الحدود على هذا الحق. كما ينص الدستور أيضا على أن تحمي الدولة حرية ممارسة المعتقد وفقًا للعادات القائمة، "شريطة ألاّ تتعارض مع السياسة العامة أو المثل الأخلاقية". وينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة (الشريعة الإسلامية) هي "المصدر الرئيسي للتشريع وأن الشريعة هي مصدر التشريع الرئيسي". وتتقيد الحكومة بأيام العطل الرسمية الإسلامية.

وإن الإجراءات لتسجيل والترخيص للمجموعات الدينية هي غير واضحة. وتقع على عاتق وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المسؤولية الرسمية عن المجموعات الدينية. ويتوجب على الكنائس المعترف بها رسميا أن تتعامل مع مجموعة مختلفة من الكيانات الحكومية، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (للحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة للكهنة والموظّفين الآخرين) وبلدية الكويت (لتصاريح البناء). في حين لا توجد قائمة حكومية رسمية بالكنائس المعترف بها، وتتمتّع سبعة كنائس مسيحية على الأقل بشكل من الاعتراف الرسمي الذي يمكّنها من العمل بشكل واضح. ولدى هذه الكنائس السبع "ملفات" مفتوحة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تسمح لها بإحضار الكهنة والموظّفين الضروريين لإدارة كنائسها. ومن المفهوم أن ثلاثًا من كنائس البلد تتمتّع "باعتراف كامل" من قبل الحكومة ويسمح لها بإدارة مجمعات معينة رسميا على أنّها كنائس : الكنيسة الكاثوليكية، والكنيسة الأنجليكانية، والكنيسة البروتستانتية الإنجيلية الوطنية في الكويت ، ولكنّها تواجه حصصا نسبية على عدد الموظّفين الذين تستطيع إحضارهم، وإن مرافقها الموجودة غير كافية بشكل واضح لتخدم جماعاتها.

والكنائس الأربع الأخرى – الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، والأرثوذكسية الأرمنية، والأرثوذكسية القبطية واليونانية الكاثوليكية – يسمح لها بالعمل بشكل علني، وتوظيف الموظّفين، ودعوة الخطباء الدينيين، الخ، من دون تدخّل من الحكومة، ولكن مجمعاتها هي، وفقًا لسجلاّت الحكومة، مسجلة فقط على أنّها منازل خاصة. ويظهر مسئولو الكنيسة غير واثقين بشأن التوجيهات أو الإجراءات للاعتراف بها. ويدعي البعض بأن هذه الإجراءات قد استمرت غير واضحة على نحو متعمد من قبل الحكومة للمحافظة

على الوضع الراهن. ولا تتمتّع كنائس وأديان أخرى بوضع قانوني إنّما يسمح لها بممارسة نشاطها في منازل خاصة.

وتبدو أيضا إجراءات التسجيل والترخيص للمجموعات الدينية بأنّها متّصلة بالتقييدات الحكومية على المنظّمات غير الحكومية (أن جي أو)، أو الدينية أو خلافًا لذلك. وفي العام 1993، طُلب إلى جميع المنظّمات غير المرخّص لها من قبل مجلس الوزراء أن توقف أنشطتها. ولم يطبق هذا الأمر أبدا ، منذ ذلك الوقت تجمدت جميع الأنشطة باستثناء ثلاثة طلبات من قبل منظمات غير حكومية. وأعدت تقارير في السنوات الأخيرة الماضية وقد قدمت مجموعتان طلبا للحصول على إذن ببناء كنائسها الخاصة، إنّما لم تستجب الحكومة لطلباتهما. وأعلنت الحكومة في شهر أكتوبر 2001 بأن جميع الفروع غير المرخّص لها من الجمعيات الخيرية الإسلامية ستقفل في نهاية العام 2002. وفي خلال هذه الفترة التي يغطّيها هذا التقرير، أزالت الحكومة عددا من الصناديق الخيرية غير المرخّص لها الموجودة في الشارع. وفي شهر أغسطس 2002، أصدر نائب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مرسوما وزاريا لإنشاء إدارة المنظّمات الخيرية داخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد أنشئت الإدارة الجديدة مع تفويض بتنظيم المنظّمات الخيرية الدينية الموجودة في الكويت من خلال مراجعة طلباتها للتسجيل، ومراقبة عمليات المنظّمات الخيرية، وإنشاء نظام محاسبة جديد للتقيد بأنظمة العمليات المرتكزة على الأعمال الخيرية.

إن أيام العطلة الدينية التالية تعتبر أيام عطلة وطنية : عيد الأضحى، ورأس السنة الهجرية، وعيد المولد النبوي الشريف وعيد الفطر.

القيود على حرّية المعتقد

إن الشيعة أحرار بممارسة طقوس العبادة وفقًا لإيمانهم من دون تدخّل الحكومة ، ولكن أتباع المذهب الشيعي قد عبروا عن قلقهم بشأن العدد القليل من المساجد الشيعية بسبب موافقة الحكومة البطيئة على بناء مساجد شيعية جديدة وترميم المساجد الموجودة (هناك حوالي 36 مسجدا شيعيا، مقارنة مع 1.300 مسجد سنّي في البلاد). وفي خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير، لم تمنح الموافقة لتشييد مساجد شيعية إضافية غير المساجد الثلاثة التي جرت الموافقة على بنائها في العام 2001. وإن محكمة الاستئناف الشيعية لقضايا قانون الأحوال الشخصية والسلطة الإحسان الشيعية التي أنشئت في العام 2001 كانت تعمل بهدوء. ولكن الحكومة لم تصادق على طلب المذهب الشيعي للحصول على أوقافها الخاصة.

وإن الشيعة الذين يتوقون لتقديم الخدمة كأئمة، هم مضطرون للبحث عن التدريب المناسب والتعليم في الخارج بسبب النقص في دروس الفقه الشيعي في جامعة الكويت للشريعة الإسلامية والتي تقدم فقط دروسا في الفقه السنّي. ولا تزال وزارة التربية تراجع الطلب القاضي بإنشاء كلّية خاصة لتدريب رجال الدين الشيعة داخل البلاد. وفي

حال جرت المصادقة على الكلّية الجديدة، فإنّها قد تخفّض اعتماد الشيعة على الدراسة في الخارج من أجل تدريب رجال الدين الشيعة.

وتعمل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والأنجليكانية، والإنجيلية الوطنية، والأرثوذكسية اليونانية، والأرثوذكسية الأرمنية، والأرثوذكسية القبطية، والكاثوليكية اليونانية بحرية في مجمعاتها، وتحتفل بخدمات العبادة والصلاة من دون تدخّل الحكومة. ويصرح قادتها بأن الحكومة كانت داعمة بشكل عام لوجودهم، وقدمت لهم الأمن الذي توفّره الشرطة ومراقبة السير كما يكون ضروريا. وإن الطوائف المسيحية الأخرى (بما في ذلك المرموني، والسبتيين، ومار توما، والهنود الأرثوذكس) غير معترف بها قانونيا، إنّما يسمح لها بممارسة نشاطاتها في منازل خاصة أو في مرافق لكنائس معترف بها. وإن أتباع هذه الطوائف قد أعلنوا بأنّهم قادرون على الاحتفال بطقوس العبادة من دون تدخّل الحكومة، شريطة ألاّ يزعجوا جيرانهم ولا ينتهكوا القوانين بشأن التجمع والتبشير.

وإن أتباع ديانات لا يجيزها القرآن مثل الهندوس والبوذيين، لا يستطيعون أن يبنوا أماكن العبادة، إنّما يسمح لهم بممارسة شعائرهم الدينية بشكل خاص في منازلهم من دون تدخّل الحكومة.

في شهر يناير من العام 2002، بعد الضغط المتزايد من المواطنين في مقاطعة سلوى، أصدرت الحكومة أمرا بإقفال معابد أو هياكل السيخ. وإن السيخ الذين مارسوا طقوسهم الدينية هناك، كانوا قادرين على ممارستها في هيكل آخر للسيخ. وفي خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير سمح للهيكل المقفل بأن يفتح أبوابه من جديد.

وتحظّر الحكومة المبشّرين من تبشير المسلمين ، ولكن يستطيعون أن يخدموا الطوائف غير المسلمة. ويحظّر القانون التعليم الديني المنظّم للديانات الأخرى غير الإسلام، على الرغم من أن هذا القانون غير مطبق بشكل صارم، وتحصل التعليمات الدينية غير الرسمية داخل المنازل الخاصة وفي مجمعات الكنائس من دون تدخّل الحكومة ، إنّما كانت هناك تقارير تقضي بأن يزور مفتّشو الحكومة من وزارة الأوقاف بشكل دوري المدارس الرسمية والخاصة خارج مجمعات الكنائس لضمان أن التعليم الديني غير التعليم الإسلامي لا يحصل. وقد طلبت الكنيسة الكاثوليكية بأن يسمح للطلاّب الكاثوليك بدراسة التعليم الديني في خلال الفترة التي يتلقى فيها الطلاّب المسلمون التعليمات الإلزامية في الإسلام. وفي خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير، لم تستجب الحكومة حتى الآن على الطلب.

وتواجه الكنيسة الكاثوليكية مشاكل الازدحام في مرفق الكنيسة الرسميين، وإن كاتدرائيتها في وسط مدينة الكويت تجذب 100.000 مؤمن في خدمات الصلاة التي تمتد على أكثر من 30 أسبوعا. وبسبب المساحة المحدودة في المجمع، إن الكنيسة غير قادرة على تشييد أية مبانٍ جديدة. كما تواجه أيضا الكنيسة الإنجيلية الوطنية زحمة في مجمعها الذي يقدم خدمات الصلاة لعدد متوسط من 20.000 مؤمن أسبوعيا في 55 رعية.

لم يحصل أي تغيير في وضع الكنيسة القبطية منذ أن أخطرتها الحكومة العام الماضي بنيتها بتخصيص قطعة من الأرض حيث توجد الكنيسة القبطية الوحيدة في البلاد من أجل مشروع طريق. وتخطّط الحكومة لمنح الكنيسة قطعة من الأرض ذات حجم مساوٍ أو أكبر في المنطقة المجاورة العامة عينها من أجل نقل الكنيسة، إنّما لم تضمن المساعدة المالية لبناء كنيسة جديدة.

ولا تسمح الحكومة بإنشاء شركات نشر غير إسلامية أو مؤسسات تدريب للأكليروس. ومع ذلك، تنشر كنائس عديدة مواد دينية للاستخدام الوحيد من قبل رعاياها. وعلاوة على ذلك، تقدم بعض الكنائس في مجمعاتها، تعليمات غير رسمية إلى أفراد مهتمين بالانضمام إلى الأكليروس.

وإن شركة خاصة، بوك هاوس كومباني ليمتد Book House Company Ltd يسمح لها باستيراد عدد كبير من الكتب المقدسة والمواد الدينية المسيحية الأخرى – بما في ذلك أشرطة الفيديو والأسطوانات المتراصة – للاستخدام الوحيد بين رعايا الكنائس المعترف بها في البلاد. وإن بوك هاوس كومبامي هي متجر الكتب الوحيد الذي يتمتّع بترخيص استيراد لإحضار هذه المواد التي يجب أن يصادق عليها أيضا مراقبو الحكومة. وقد وضعت تقارير حول المواطنين الذين يملكون مواد دينية غير مسلمة مصادرة من قبل مسئولي الجمارك عند وصولها إلى المطار.

وعلى الرغم من وجود مجموعة صغيرة من المواطنين المسيحيين، يحظّر القانون الذي سن في العام 1980 منح حقوق إلى غير المسلمين ، ولكن المواطنين الذين كانوا مسيحيين قبل العام 1980 (والأولاد المولودين من عائلات هؤلاء المواطنين منذ ذاك التاريخ) يسمح لهم بنقل مواطنيتهم إلى أولادهم.

ووفقًا للقانون، إن الذكر غير المسلم يجب أن يهتدي إلى الإسلام عندما يتزوج امرأة مسلمة في حال توجب أن يكون الزواج قانونيا في البلاد. وإن الأنثى غير المسلمة لا يطلب إليها الاهتداء إلى الدين المسلم للتزوج بمسلم، إنّما لمصلحتها أن تقوم بذلك. وإن الإخفاق في الاهتداء قد يعني أنّه في حال تطلّق الزوجان، يمنح الوالد المسلم الوصاية على الأولاد.

وتستمر النساء بالمعاناة من التمييز القانوني والاجتماعي. في محاكم الأحوال الشخصية، إن شهادة رجل واحد تعطى أحيانًا الأهمية عينها مثل شهادة امرأتين ، ولكن في المحاكم المدنية، والجزائية والإدارية، إن شهادة النساء والرجال تعتبر متساوية. وإن النساء العازبات اللواتي يبلغن من العمر 21 عاما وما فوق هن أحرار في الحصول على جواز سفر والسفر إلى الخارج في أي وقت، ولكن على المرأة المتزوجة التي تقدم طلبا للحصول على جواز سفر أن تحصل على توقيع زوجها على نموذج الطلب. وما إن تحصل على جواز سفر، لا تحتاج المرأة المتزوجة إلى إذن زوجها للسفر، إنّما قد يمنعها من الرحيل من البلاد في خلال الاتّصال بسلطات الهجرة وفرض حظر سفر عليها مدته 24 ساعة. وبعد انقضاء فترة الـ 24 ساعة هذه، يطلب إصدار أمر من المحكمة في حال كان الزوج لا يزال يرغب بمنع زوجته من مغادرة البلاد. ويجب أن يحصل جميع الأولاد القاصرين على إذن والدهم للسفر إلى خارج البلاد.

ويحكم الإرث بموجب الشريعة الإسلامية التي تختلف وفقًا للمذاهب الإسلامية. وفي غياب وريث ذكر مباشر، تستطيع النساء الشيعيات أن ترثن كلّ الملكية، في حين أن النساء السنّيات ترثن جزءا فقط مع رصيد مقسم على أشقّاء، وأعمام والأنسباء الذكور للمتوفى.

ويستدعي القانون إنزال عقوبة السجن بحقّ الصحافيين الذين يشوهون الدين. ولم تقدم أية تقارير في خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير عن إسلاميين يستخدمون هذا القانون ليهددوا الكتّاب بالمقاضاة لنشر آراء تعتبر حريصة على نحو غير كاف على التمسك بالمبادئ الإسلامية وقد حصلت في الماضي، وليست ملاحقات لها أساس ديني للكتّاب والصحافيين.

لم تكن هناك أية تقارير عن السجناء أو المحتجزين الدينيين.

الاهتداءات الدينيّة المكرهة

لم توضع أية تقارير حول الاهتداءات الدينية المكرهة، بما في ذلك المواطنين الأميركيين القاصرين الذين خطفوا أو رحلوا بشكل غير قانوني من الولايات المتّحدة، أو رفض السماح لهؤلاء المواطنين بأن يعودوا إلى الولايات المتّحدة. وقد سجلّت حالات خطف فيها أولاد مواطنين أميركيين من الولايات المتّحدة ولم يسمح لهم بالعودة بموجب القانون ، ولكن لم تكن هناك أية تقارير بأن هؤلاء الأولاد قد أجبروا على الاهتداء للإسلام، أو أن هذا الاهتداء المكره كان السبب الذي منعهم من العودة.

التحسينات والتطويرات الإيجابيّة في ما يتعلّق بحرّية المعتقد

إن الوضع الإجمالي للشيعة قد تحسن في خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير. وقد وافقت الحكومة على بناء 3 مساجد شيعية جديدة بالإضافة إلى المساجد الثلاثة التي جرت الموافقة عليها في العام 2001، وجعلت المجموع يصل إلى 36 مسجدا شيعيا في البلاد. وتنظر الحكومة حاليا في طلب إنشاء "محكمة عليا" شيعية لمعالجة أمور قانون الأحوال الشخصية. وتسمح الحكومة الآن للشيعة باتّباع فقهم الخاص في أمور الأحوال الشخصية في مستويات الدرجة الأولى والاستئناف، إنّما ليس بعد على مستوى التمييز. ولم يعد يعبر القادة الشيعة عن القلق بأن لا يأخذ التشريع المقترح في الجمعية الوطنية معتقداتهم في الاعتبار.

وإن سفارة بابوية، يترأسها سفير بابوي، قد سمح بإقامتها في الكويت، والبحرين واليمن، وقد ترقّى "الممثّل البابوي" من وضع قائم بالأعمال إلى سفير في شهر سبتمبر 2001 ليمثّل اهتمامات الفاتيكان في المنطقة. ويقيم سفير الفاتيكان في مدينة الكويت. وتدرس الكنيسة الكاثوليكية موافقة الحكومة على تحسين العلاقات الدبلوماسية مع الفاتيكان لتصبح مهمة في ما يتعلّق بتسامح الحكومة مع المسيحية. وأعلنت وزارة التربية نيتها بمكافحة عدم التسامح الديني عبر توضيح مفهوم "الجهاد" في منهاج الدراسة ، وقد لاقت هذه المبادرة إدانة قوية من الإسلاميين في البرلمان. وفي خلال السنة، صرفت الوزارة من الخدمة الأساتذة الذين ظنّتهم بأنّهم إسلاميون متشددون.

المادّة 3 – المواقف الاجتماعيّة

بشكل عام هناك علاقات ودية بين الديانات المختلفة، والمواطنون هم بشكل عام منفتحون ومتسامحون مع الديانات الأخرى ، ولكن هناك أقلّية صغيرة من المحافظين المتشددين الذين يعترضون على وجود مجموعات غير مسلمة.

ففي حين أن بعض التمييز المرتكز على الديانة يحصل على مستوى شخصي، يوافق معظم المراقبين بأن ذلك لا يشكّل انتشارا. وهناك ملاحظة بين الموظّفين المحليين والأعضاء الآخرين من قوى العمل التي لا تتمتّع بالمهارة، وعلى وجه الخصوص المواطنين من بلدان آسيا الجنوبية الشرقية، بأنّهم يحصلون على معاملة أفضل من أصحاب العمل وكذلك المجتمع في حال اهتدوا إلى الإسلام ، ولكن الآخرين لا يرون أن الاهتداء إلى الإسلام يشكّل عاملاً في هذا الصدد.

وإن اهتداء المسلمين إلى ديانات أخرى يشكّل مسألة حساسة جدا. وقد حصلت عمليات الاهتداء هذه إنّما بهدوء وسرية. وفي حال افتضح أمر المرتدين، فإنّهم يواجهون المضايقات بما في ذلك خسارة العمل، والاستدعاءات المتكررة إلى مراكز الشرطة، وفرض الغرامات من دون إجراءات قانونية.
في شهر مايو، بلّغت وزارة الأوقاف الأئمة الكويتيين "بعدم الصلاة ضد المسيحيين". وردا على ذلك، جادل بعض القادة المسلمين متذرّعين بأنّه واجب المسلمين أن يعززوا الضغينة تجاه المسيحيين واليهود. في حين أن بعض الأفراد يحرض على الضغينة ضد المسيحيين واليهود. وبشكل عام، المجتمع مسالم ومتسامح. وإن العدائية تجاه إسرائيل هي منتشرة، إنّما تأتي بشكل نموذجي مع إنكار للعدائية تجاه الدين اليهودي. وبعد أن قتل مناصرو القاعدة الكويتيون جنديا في البحرية في شهر أكتوبر، بذل القادة المسلمون المعتدلون جهودا في تعليم أن الإسلام يحظّر هذه الأفعال ويدعو إلى العلاقات المسالمة. وفي خلال الفترة التي يغطّيها هذا التقرير، وفي مناسبات عديدة، نشرت الصحف المحلّية صورا لمسيحيين يحتفلون بطقوسهم الدينية في الكويت بطريقة واقعية وغير حرجة.

المادّة 4 : سياسة الحكومة الأميركيّة

تناقش الحكومة الأميركية مسائل حرية المعتقد مع الحكومة في سياق حوارها العام وسياسة تشجيع حقوق الإنسان.
ويلتقي مسؤولو السفارة الأميركية بشكل متكرر مع الممثّلين من السنّة، والشيعة والمجموعات المسيحية المختلفة. وإن المراقبة المكثّفة للمسائل الدينية قد أصبحت منذ زمن بعيد أولوية السفارة. وقد التقى مسؤولو السفارة معظم قادة الكنائس المسيحية المعترف بها في البلاد، وكذلك ممثّلي الأديان المختلفة غير المعترف بها. وقد منحت هذه الاجتماعات مسؤولي السفارة فرصة اكتشاف وضع، واهتمامات وشجون هذه المجموعات.

صدر في 18 ديسمبر 2003
التقرير الدولي حول حرية المعتقد